ذاتها من ٢٠ مليون دولار الى ٦٢ مليون دولار ، ويمثل هذا الرقم حسب ما ورد في حديث السفير الاسرائيلي خلال الحفل الذي اقامه في نيسان ١٩٧١ لمناسبة ذكرى « عيد الاستقلال » الرابع والعشرين مجرد ٢٪ فقط من اجمالي واردات اسرائيل . وقارن السفير الاسرائيلي في حديثه ذاك بين هذا الرقم الضئيل نسبيا وبين واردات اسرائيل الكبيرة من البلدان الصناعية الاخرى الاوروبية والامريكية وقال : « ان الواجب لا يقتضي الوقوف عند مضاعفة حجم التجارة المتبادلة بين البلدين فحسب ، فهناك مجال لزيادتها ثلاثة اضعاف او اربعة » ... وكان بذلك يرمي الطعم للمؤسسات الصناعية اليابانية ويعطيها اشارة العمل وكأنه يقول لرجال الصناعة والمسؤولين اليابانيين : لا تدعوا الامر يخلط عليكم فالتعاون مع اسرائيل اجدى لكم وانفع فسوقها اوسع من سوق البلدان العربية واضخم وان كانت اصغر منها حجما ، وهذه اكذوبة دأب الدعاة الصهاينة على ترديدها على مسامع البلدان الصناعية لا سيما في اوروبا الغربية ، كما تطرق السفير الاسرائيلي في حديثه المشار اليه الى المجالات الواسعة لزيادة حجم السياحة بين البلدين ... ويرسم هذا الحديث الاطار العام الذي تتحرك ضمنه المجهودات السياسية والدعائية الاسرائيلية ...فعلاوة على سيطرة التجار اليهود والاسرائيليين على تجارة اللؤلؤ والماس في اليابان ، وهذه الاخيرة أصبحت احتكارا اسرائيليا — يهوديا على نطاق العالم بأسره ، اقامت شركات صناعة الملابس الجاهزة الاسرائيلية فروعا لها في اليابان، ووقعت اليابان مؤخرا اتفاقية مع اسرائيل لاستيراد كميات وافرة من الحمضيات الاسرائيلية ، وهناك خط لشركة الملاحة الاسرائيلية « تسيم » يربط ميناء ايلات بميناء يوكوهاما الياباني وتشحن بواسطته المنتوجات الاسرائيلية الى اليابان وبالعكس ... وتتوالى الضغوط الاسرائيلية والصهيونية على شركة الطيران اليابانية (جال) لتسيير رحلات لها الى مطار اللد ، ويعاون السفارة الاسرائيلية في هذه الضغوط عدد من كبار الممولين واصحاب المصالح اليهود الامريكيين ، وحتى الان لم تلب الخارجية اليابانية وشركة الطيران اليابانية طلب اسرائيل هذا ، ولكنهما تسعيان لاسترضائها بتقديم خدمات اخرى مثل دعوة الفنانين الاسرائيليين للقيام بجولات فنية في اليابان على حساب الشركة ، ومن جهة اخرى ، تطالب اسرائيل بمد شبكة خطوط طيرانها العال الى طوكيو ، ولا تزال الاتصالات جارية بهذا الخصوص، وان لم يحصل الاسرائيليون على جواب حاسم حتى الان ... ومن الشواهد على هذه الضغوط الاسرائيلية الصهيونية الضغط الذي مارسته شركة لوكهيد الامريكية لصناعة الطائرات على شركة « نيسان » اليابانية لصناعة السيارات ، اذ هددتها بأنها ستتوقف عن تسويق سياراتها والبضائع اليابانية الاخرى في مناطق الشطر الشرقي من الولايات المتحدة الامريكية اذا لم تستجب لرغبة اسرائيل بانشاء مصنع لسياراتها فيها والتي لاقت رواجا هناك ، وقد رضخت اخيرا شركة نيسان لهذه الضغوط وستنشيء في المستقبل القريب مصنعا لسياراتها تحت يافطة اخرى وباسم اخر ولن تخسر الاسواق العربية .

ومن الشواهد على هذه الضغوط كذلك رفض اليابان اقتراحا تقدمت به ليبيا بواسطة مكتب المقاطعة العربية لاسرائيل لفتح غرفة تجارية عربية في اليابان علما بأن جميع الدول التي تتعامل مع اليابان تجاريا لها غرف تجارية في طوكيو او اوساكا ، وذلك خشية ان تزيد مثل هذه الغرفة من فعالية مراقبة الصفقات الملتوية التي تعقد في الخفاء وبأساليب موارية جانبية بين اسرائيل والهيئات الاقتصادية اليابانية ... ولا يتسنى لنا ان نقدر اهمية هذه الضغوط الا اذا ادركنا ان رؤوس الاموال الامريكية ، وكثير منها يهودي ، متغلغلة في اعمق اعماق الاقتصاد الياباني ، وتملك في كثير من الحالات غالبية الاسهم في كبريات المؤسسات الصناعية اليابانية الكبرى في فروع الالكترونيات وصناعة السفن وغيرها ، وبناء على هذا تأخذ اليابان بجدية متناهية اية ضغوط من هذا النوع لا سيما وان الدول العربية لا تمارس على هذه المؤسسات ضغوطا جدية لتحسب لها الجهات اليابانية حسابا . وفي هذا الاطار هدد السفير الاسرائيلي اثناء زيارة الوفد التجاري الاسرائيلي لليابان السنة الماضية بأنه اذا لم تتعاون الشركات اليابانية مع الشركات الاسرائيلية بقدر كاف فستلجأ الشركات الامريكية والاوروبية الغربية الى اتخاذ موقف حازم تجاه هذه الشركات اليابانية .. وفي هذا السياق تروج المصادر الاسرائيلية قصصا حول تعاون الشركات اليابانية مع « المخربين » الفلسطينيين ، ففي رواية من هذه قالت المصادر